IDB.36/17

Distr.: General
11 May 2009
Arabic
Original: English

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

مجلس التنمية الصناعية
الدورة السادسة والثلاثون
فيينا، ٢٣-٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت
تأثير الأزمة المالية العالمية على التنمية الصناعية في البلدان النامية: كيفية التصدي اليونيدو لها

تأثير الأزمة المالية العالمية على التنمية الصناعية في البلدان النامية: كيفية تصدّي اليونيدو لها

تقرير من المدير العام

تورد هذه الوثيقة تقريراً عن تأثير الأزمة المالية العالمية على التنمية الصناعية في البلدان النامية وكيفية تصدّي اليونيدو لها.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا-	مقدّمة	١-٢	٢
ثانيا-	من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية عالمية	٣-١٤	٢
ثالثا-	تأثير الأزمة على التنمية الصناعية	١٥-٢٢	٥
رابعا-	تدابير التصدّي السياسية: المخاطر المحدقة بالتنمية الصناعية وعلاجها	٢٣-٣٠	٧
خامسا-	دور منظومة الأمم المتحدة واليونيدو	٣١-٣٥	١٠
سادسا-	الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه	٣٦	١١

لدواعي التوفير، طُبع من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. ويرجى من أعضاء الوفود التكرّم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.

250509 V.09-83422 (A)

أولا- مقدّمة

١- يقدّم هذا التقرير معلومات خلفية وجيزة عن الأزمة الاقتصادية الراهنة منذ أن تطوّرت من اضطراب في الأسواق المالية إلى انحدار في الاقتصاد العالمي. ويفحص التقرير التأثيرات الأولية التي لوحظت على قطاع الصناعة في البلدان النامية ويدرس مسألة التصدي السياسي لهذه الأزمة وما يمكن أن تخلفه من آثار إضافية على التنمية الصناعية. وأخيرا، يناقش التقرير دور منظومة الأمم المتحدة واليونيدو في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في سياق البيئة الاقتصادية الراهنة.

٢- ويستند التقرير، في ما يستند إليه، إلى نتائج مستمدة مسبقا من دراسة مرتقبة لليونيدو عن أثر الأزمة المالية، وكذلك إلى دراسات أجرتها مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة. والغرض من التقرير هو تقديم تقييم أولي لتأثير الأزمة الحالية على الصناعة في البلدان النامية، ولذا فقد لا يأخذ في حسبانه بالكامل آخر المستجدات في البيئة الاقتصادية المتطورة بسرعة.

ثانيا- من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية عالمية

٣- أُحرِز تقدم كبير على مدى العقدين المنصرمين في تحقيق الرخاء للبلدان النامية بتدويل الإنتاج الصناعي والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا. وبحلول عام ٢٠٠٨، ناهزت حصة البلدان النامية من القيمة المضافة العالمية في مضمار التصنيع ما مقداره الربع. وتهدد الأزمة الاقتصادية الآن بعكس اتجاه المكاسب الاقتصادية التي جنتها البلدان النامية وبتعطيل التقدم المحرز في مجال الحد من الفقر. ووفقا لما ورد في تقرير البنك الدولي - صندوق النقد الدولي المعنون "تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠٠٩: الضرورة الإنمائية"، فإن من المتوقع أن يتراوح عدد المنضمين من سكان تلك البلدان إلى صفوف الفقراء المعوزين بين ٥٥ و٩٠ مليون نسمة. ويُتوقع أن ينخفض دخل الفرد في قرابة ٥٠ بلدا فقيرا، يقع معظمها في أفريقيا.

٤- ولا تزال الجذور العميقة للأزمة موضع جدال، ولكنها ظهرت لأول مرة بظهور أزمة الرهون العقارية غير المضمونة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام ٢٠٠٧. وبعد سنوات من الزيادات المتراكمة، بلغت الأسعار ذروتها في سوق الإسكان بهذا البلد في عام ٢٠٠٦، وما هي إلا أشهر معدودات حتى بدأت حالات التخلّف عن سداد الرهونات العقارية تتضاعف. وأعقب ذلك حدوث ارتفاعٍ في أسعار الفائدة لتغطية الخسائر المصرفية المتزايدة، وكذلك حال بعض مؤسسات الإقراض التي مُنيت في نهاية المطاف بالإعسار.

٥- وقد حُصِل على جزء كبير من التمويل اللازم للرهون العقارية غير المضمونة من المنتجات المالية المعقدة والمبتكرة في سوق المال المتداول فيما بين المصارف. ومع بدء هذه الديون في التفكّك، أصبح عدد من المؤسسات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية عرضة للخطر أو الإفلاس. وأفضى نقص المعلومات وسوء آليات الاختيار إلى ارتياب المؤسسات المالية في بعضها البعض وتوقفها عن الإقراض، مما أدى إلى تفاقم المشكلة التي اشتدت مع بدء المستثمرين من الأفراد بإبعاد أصولهم عن صناديق الأسواق النقدية والأوراق التجارية العالية الربحية والأشد خطراً. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، تدهورت الحالة بسرعة في أعقاب تخلف مصرف استثماري كبير يتخذ من الولايات المتحدة مقرا له عن السداد وإثر التدخل في مؤسسات مالية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

٦- ولقد كانت العدوى الناتجة للاقتصاد الحقيقي، في حقبة اقتصادية سابقة، ربما محدودة نسبيا، خاصة خارج الولايات المتحدة وأوروبا. غير أن العولمة التي عادت بفوائد جمة على البلدان النامية من حيث الوصول إلى الأسواق العالمية والاستفادة من الاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا، انطوت أيضا على زيادة دمج الأسواق المالية من دون ما يقابل ذلك من حكامة عالمية لازمة لتصحيح الاختلالات وتدارك الإخفاقات ولتوقع عدم التوازن وضبط تدفقات رأس المال الدولية.

٧- وسرعان ما أصبح واضحا أن الأزمة غير مقصورة على الولايات المتحدة أو أوروبا، وإنما ألمت ببلدان أخرى متقدمة ونامية. وشُدّد الخناق بشكل كبير على تدفق التمويل التجاري ورأس المال العامل في العالم أجمع، وزادت المصارف من تقييدها لمعايير الإقراض وانكشف أول دليل واضح على أن الأزمة قد طالت الاقتصاد الحقيقي.

٨- وبحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أجمع معظم المحللين والمعلقين على أن الأزمة الحالية أعمق ركود في العالم منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية وأنها وصلت بمداها إلى ما هو أبعد من أي أزمة شهدها العالم منذئذ. وإن ما بدأ كأزمة مالية بات أزمة اقتصادية عالمية أوسع نطاقاً لم يعرف لها مثيل في عمقها وجسامتها طيلة جيل كامل. وبينما كانت العناصر الأولية لسريان العدوى إلى الاقتصاد الحقيقي أعمق أثرا من غيرها في عدد من البلدان المتقدمة التي شهدت ازدهاراً في الإسكان خلال السنوات الأخيرة، فإن العالم النامي سرعان ما استشعر آثارها.

٩- وقد توقع البنك الدولي، وقت كتابة هذه الوثيقة، أن يهبط نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية من متوسط قدره ٨,١ في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ١,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩. ومن المنتظر أن يتسم متوسط النمو في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي،

وكذلك في اقتصادات أوروبا الشرقية ووسط آسيا، بطابع سلبي في عام ٢٠٠٩. ويُتوقع أن يتباطأ النمو في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مما نسبته ٦,٧ في المائة في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ١,٧ في المائة، وهو ما يمثل انتكاسة كبيرة لتوقعات نمو المنطقة ولتحقيقها للأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

١٠- وقد شقّت الأزمة الاقتصادية طريقها إلى البلدان النامية عبر عدد من آليات تناقلها، هي: التجارة والتحويلات المالية والتدفقات المالية والمساعدة الإنمائية الرسمية.

التجارة

١١- بدأت تجارة البضائع العالمية تتعثّر في منتصف عام ٢٠٠٨ بسبب انخفاض الطلب في البلدان التي تأثرت بالموجة الأولى من الأزمة. ومن المتوقع أن يشهد عام ٢٠٠٩ أول انخفاض سنوي في حجم التجارة العالمية منذ عام ١٩٨٢. ولم يسبق للانخفاض الحاصل مثيل في تجارة البلدان النامية، ويناقش الفرع الثالث أدناه أثر هذا الانخفاض على الإنتاج الصناعي وتحديداً على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

التحويلات المالية

١٢- تشير التقديرات الأخيرة إلى أن تدفقات التحويلات المالية التي يمكن أن تستأثر بنسبة تصل إلى ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان، تتناقص بحدة. ولُوحظ لحد الآن أن التباطؤ كان أشد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، رغم أن جنوب آسيا هي أيضا مستضعفة بوجه خاص.

التدفقات المالية

١٣- بلغ صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى اقتصادات السوق الناشئة ما مقداره ٩٣٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٧، وكان الثلثان منها في شكل قرض. وتشير التقديرات إلى أن هذا الرقم هبط إلى النصف في عام ٢٠٠٨، وقد يهبط إلى نحو ١٦٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٩، وهو أشد انخفاض سُجِّل على الإطلاق.[1]

(1) معهد المالية الدولية "تدفقات رؤوس الأموال إلى اقتصادات السوق الناشئة" (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩).

المساعدة الإنمائية الرسمية

١٤- ثمة دلائل تشير إلى تضاؤل الإنفاق على المساعدة الإنمائية الرسمية منذ أن بدأت الأزمة، مع تأكيد بعض بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لإجراء تخفيضات كبيرة في ميزانية المعونة المخصصة للعام المقبل، وكذا صعوبة التقيّد بالجداول الزمنية الموضوعة لبلوغ الهدف الذي حدّدته الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الرسمية التي يتعين أن تصل بحلول عام ٢٠١٥ إلى ما نسبته ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي. وإنّ الفرع الرابع أدناه يناقش بمزيد من التفصيل تأثير ذلك، وتأثير زيادة انخفاض نفقات المعونة، على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ثالثا- تأثير الأزمة على التنمية الصناعية

هبوط عالمي

١٥- تباطأت بشكل ملحوظ الصناعة التحويلية على الصعيد العالمي في عام ٢٠٠٨. وهبط معدل النمو في ناتج الصناعات التحويلية من نحو ٣,٥ في المائة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٧ إلى -١٥ في المائة في الربع نفسه من عام ٢٠٠٨. وانخفض هذا المعدل في البلدان النامية مجتمعة من ١٢ في المائة خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٨ إلى -١٢ في المائة في الربع الأخير منه. واستشرى هذا الانحسار في جميع القطاعات والأنشطة الصناعية في العديد من البلدان النامية، وإن كانت بعض الصناعات قد تضررت أكثر من غيرها. وتشير التوقعات لعام ٢٠٠٩ إلى حصول المزيد من التباطؤ أو الانخفاض التام في الإنتاج الصناعي، من جراء الإقلال من الطلب على الصعيدين الأجنبي والمحلي، فضلا عن استمرار تعذر الحصول على القروض والتمويل التجاري. ومع أن وطأة هذا الانكماش في الطلب قد تُخففها إلى حد ما رُزمة الحوافز الضريبية التي كشفت عنها النقاب اقتصادات متقدمة ومجموعة صغيرة من البلدان النامية، بما فيها البلدان الأعضاء في مجموعة العشرين، فإن هذا الأمر وحده لا يكفي لإعادة البلدان الأفقر إلى جادّة الطريق قصد تحقيق النمو المناسب لصالح الفقراء.

القطاعات الأكثر تضررا في البلدان النامية

١٦- إن هبوط الصادرات هو الدافع الأساسي إلى تراجع الصناعة التحويلية في البلدان النامية. وفي حين أن الصناعات التحويلية التصديرية المنحى هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي عادة، فإن هذه الصناعات إلى جانب الصناعات الاستخراجية قد تضرّرت ردحاً

طويلاً من الزمن. كما أن صناعة النسيج والملابس التي تميل فيها حواجز المخرج إلى كونها نازلة، شهدت هبوطا في الإنتاج وصلت نسبته إلى ٥٠ في المائة في بعض البلدان. ونظرا إلى أن هذه الصناعة هي من بين أكثر الصناعات كثافة من حيث اليد العاملة، فإن هبوط الإنتاج فيها له تأثير كبير على العمالة وأثر على الفقر غير متناسب، ولا سيما في أوساط النساء والعمال غير المهرة. وإن الإنتاج في مجال صناعات السلع الاستهلاكية المعمرة، الذي كان مرتفعا في البلدان النامية، آخذ في الانخفاض بسبب قلة الطلب في عموم أنحاء العالم.

١٧- ومع معاناة الصناعة، يبدو أن هناك نمطا يلوح للعيان، ذلك أن العمال يغادرون القطاعات التصديرية المنحى الدينامية إلى مزاولة الأنشطة الأدنى إنتاجاً، فضلاً عن انتقالهم من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. ومن المرجح أن يخلف هذا الاتجاه أثرا سلبياً تماماً على الحد من الفقر، لأن السكان يضطرون إلى الاعتماد على الزراعة الأولية لتلبية الاحتياجات الأساسية. ولا غرو، فإن أسعار المحاصيل وأسعار السلع الأساسية، التي ظلت مع ذلك عند مستويات مرتفعة معهودة، انخفضت في الآونة الأخيرة بسبب الأزمة، مما يبين التقلب الملازم لهذه القطاعات.

المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم

١٨- إن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المرتبطة بقطاع التصدير متضررة بصفة خاصة من الأزمة. ومع أن القدرات غير المستغلة متزايدة عند الشركات بجميع أحجامها وقطاعاتها، فإن الشركات التي لديها سبيل للحصول على الائتمانات وتقيم علاقات مع جهات أجنبية تستند إلى أساس أمتن يُنجيها من هذه الأزمة. وتواظب الشركات المحلية والأجنبية الكبرى على الإنتاج داخلياً وعلى خفض التعاقد من الباطن مع شركات أخرى ومؤسسات أخرى صغيرة ومتوسطة الحجم. ونتيجة لذلك، فإن بعض المؤسسات المذكورة تتجه صوب الأسواق المحلية وتنوّع الإنتاج وتبحث عن منافذ جديدة إلى الأسواق، كما سيأتي أدناه.

تأثير الأزمة على بيئة العمل

١٩- أصبحت أيضا البيئة التي تعمل فيها شركات الصناعات التحويلية في البلدان النامية أشد تقييدا. فمستويات القدرة غير المستغلة مرتفعة للغاية، وبتزايد هذه القدرات تزداد أيضا تكاليف الوحدات. وعلاوة على ذلك، فعند تعطّل المصانع أو عند اشتغالها بأقل من طاقتها الإنتاجية، فإن تدهور المعدات وانخفاض قيمتها يميلان إلى التسارع. كما أن مخزونات المواد الخام والمنتجات النهائية متزايدة أيضاً بشكل خطير. وبالإضافة إلى ذلك، تزداد صعوبة التقيّد

بشروط الإدارة المالية للمنشأة التجارية، لأن المورّدين يطلبون الدفع سلفا أو يختصرون بشكل جذري آجال السداد. ونظرا إلى أن تمويل المصارف لرأس المال العامل أندر من أي وقت مضى، فإن بعض الشركات مرغمة للاقتراض من مكان آخر بتكاليف أعلى في كثير من الأحيان.

الاستراتيجيات التكييفية والتنويع

٢٠- ثمة نوعان من استراتيجيات التكيف آخذان في الظهور فيما بين الشركات الصناعية، هما: الاستراتيجيات الدفاعية والاستراتيجيات الاستباقية. وتنطوي الاستراتيجيات الدفاعية على تدابير تقليدية لخفض التكاليف، في حين تتخذ الاستراتيجيات الاستباقية شكل الابتكار والبحث عن بدائل جديدة.

٢١- والاستراتيجيات الدفاعية هي النهج الأكثر شيوعا للتعامل مع بيئة العمل الأكثر صرامة. وتشمل هذه التدابير التقليدية لخفض التكاليف تقليل ساعات العمل وتسريح العمال وإغلاق المصانع بصفة مؤقتة؛ وتحسين مستوى الكفاءة باستخدام المواد الخام والطاقة على نحو أفضل وزيادة العائدات المتأتية من عملية الإنتاج وتحسين نوعية الإنتاج؛ والحد من التعاقد من الباطن؛ وتخفيض النفقات العامة والمصروفات غير العاجلة.

٢٢- إلا أن هناك بعض الأدلة التي تثبت أن شركات في البلدان النامية تسعى إلى الحصول على فرص تجارية في مجالات أخرى عوضا عن مجرّد التطرف الدفاعي. فقد تحولت إحدى شركات الهندسة الميكانيكية عاملة في الكاميرون من إنتاج الدبابات والشاحنات والهياكل إلى مصانع لإنتاج الزوارق والأنابيب والصلب. وتحولت الشركات الهندية المصنعة لقطع السيارات إلى إنتاج النفط والغاز ومعدات السكك الحديدية أو إلى تصنيع المحركات الزراعية والمعدات الكهربائية. ويقترن تنويع الإنتاج بتنوع الأسواق في بعض الحالات.

رابعا- تدابير التصدّي السياسية: المخاطر المحدقة بالتنمية الصناعية وعلاجها

٢٣- لقد كانت تدابير التصدّي للأزمة عاجلة، وما زالت تحثّ الخطى على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. وقد ركّزت البلدان المتقدمة، بصورة رئيسية، على اتخاذ تدابير رامية إلى إعادة تأهيل القطاع المالي بتنظيمه على نحو أفضل وأكثر تنسيقا وتقديم مجموعة حوافز ضريبية للتشجيع على السيولة وحفز الطلب.

٢٤- ومع أن البيانات المتكوّنة تشير إلى أن هذه الردود الأولية بدأت تحقق النتائج المرجوة، فإن الوضع لا يزال غير واضح. ولكن من المؤكد أن معظم البلدان النامية غير الأعضاء في مجموعة العشرين تفتقر إلى الموارد اللازمة للتحفيز الضريبي، وأنها ستعوّل، إلى حد كبير، على مدى كفاية استجابة البلدان المتقدمة في إطار الاقتصاد الكلي. وبينما لا يندرج هذا التحليل ضمن نطاق هذا التقرير، فقد حددت اليونيدو ثلاثة مخاطر رئيسية تحدق بالتنمية الصناعية عند اتخاذ البلدان تدابير لمكافحة الأزمة.

(أ) خطورة التركيز حصرا على الإجراءات الفورية وتكوين رؤية قصيرة الأمد عن التصديات اللازمة

٢٥- تميل التصديات السياسية إلى الاسترشاد بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن الإفراج عن الاعتمادات وحفز الاقتصادات. ومع أن هذا أمر مفهوم، فإن الانشغال بالتصديات الفورية والقصيرة الأجل سيطرح مشاكل أكبر في المستقبل. وثمة حاجة حيوية، في هذا السياق، لحمل الجهات المانحة على التقيّد بالتزامات تقديم المعونة، وفي حين أن الخطة العالمية للإنعاش والإصلاح المتّفق عليها مجموعة العشرين في مؤتمر قمة لندن المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ تؤكد مجددا الالتزامات بتقديم المعونة، فإن الأدلة تثبت أن المعونة الإنمائية الرسمية منزلقة.

٢٦- وفيما يتعلق بالتنمية الصناعية على وجه التحديد، فإن الخطر المحدق في هذا الصدد، هو أن الدعم المقدم لبناء القطاعات الإنتاجية قد يصبح مهمّشاً في الوقت الذي ينخفض فيه مستوى الإنفاق على المعونة. ومع ذلك، لا يزال النمو الاقتصادي محور الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وحتى عند النجاح في التصدي مالياً على الصعيد العالمي، فإن ذلك لن يحفز النمو الاقتصادي المستدام في البلدان النامية إلا بوجود قطاع خاص قوي للاستفادة منها. وعلاوة على تحسين سبل حصول القطاع الخاص على التمويل اللازم للاستثمار والتجارة، فإن على الحكومات والجهات الشريكة في التنمية أن تكفل الحفاظ على البنية الأساسية وتحسينها وأن تتيح المشورة والتعاون التقني لإعانة الشركات على تحسين كفاءتها التشغيلية وتنويع الإنتاج (بما فيها الصناعات الخضراء) في مواجهة التغير السريع الحاصل في الطلب على السلع الاستهلاكية وفرص التصدير.

(ب) خطورة تزايد النزعة الحمائية

٢٧- تعهد زعماء مجموعة العشرين في مؤتمر قمة لندن بالامتناع عن إقامة حواجز جديدة أمام التجارة. ومع أنهم قطعوا على أنفسهم التزاما مماثلا في مؤتمر القمة الذي عقدوه سابقا بواشنطن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، فإن الكثير من أعضاء المجموعة لم يف بهذا الالتزام في الواقع.

٢٨- ومن الضروري الاحتراز من النزعة الحمائية في التجارة العالمية. وقد لُوحظ وجود اتجاهات حمائية في أوائل عام ٢٠٠٨ في أعقاب الزيادات الحادة التي حدثت في أسعار المواد الغذائية، وكلما انخفض النشاط الاقتصادي اشتدت هذه الاتجاهات. وقام عدد من البلدان برفع التعريفات (وإن كانت لا تزال باقية في حدود البارامترات الصارمة لقواعد منظمة التجارة العالمية)، وزادت سياسات "شراء المنتوج الوطني"، المرتبطة وعلى الخصوص ببرامج التحفيز في بعض البلدان المتقدمة.

٢٩- وتبدي الأزمة الاقتصادية بمنتهى الوضوح ضرورة اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. فالتجارة ما فتئت محركا قويا لتحقيق النمو والحد من الفقر في البلدان النامية. ولا بد من أن تظل عملية مواصلة وتحسين نفاذ البلدان النامية إلى الأسواق الدولية عنصرا رئيسيا في جدول أعمال التنمية العالمية. كما أنه لا بد من الحفاظ على أولوية تكميلية أخرى هي تعزيز الدعم المقدم في مجال المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة.

(ج) خطورة تدني الاهتمام والاستثمار في اتباع مسار مستدام لتحقيق التنمية الصناعية على نحو يقلل انبعاثات الكربون

٣٠- فيما يخص المخاطرة بتكوين رؤية قصيرة الأمد في التصدي للأزمة، هناك خطر يتمثل في كون الأزمة ستُربك التحرك نحو اتباع مسار للتنمية الصناعية على نحو يقلل انبعاثات الكربون ويستخدم الموارد بكفاءة. وبينما تتضمن البرامج التحفيزية في بعض البلدان المتقدمة، تحديدا، مكوناً "أخضر" مستحباً، فإن هناك عددا من البلدان الأخرى تركن جانباً خططاً استثمارية طموحة بشأن الطاقة المتجددة وكفاية الطاقة وتتراخى في الضوابط البيئية. وهذا ما يؤكد الحاجة إلى تدعيم السياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة والصناعات الخضراء، والاستثمارات فيها، على المدى الطويل، فضلا عن التوصل إلى اتفاق حول إطار ما بعد عام ٢٠١٢ في مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بتغير المناخ الذي سيُعقد بكوبنهاغن في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩.

خامسا- دور منظومة الأمم المتحدة واليونيدو

٣١- مثلما لاحظ مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في بيانه المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، فإن تلاحم السياسات الدولية وتنسيقها ضروريان للتصدي للأزمة المتعددة الأبعاد والعالمية. وفي حين أنه يتوجّب على الحكومات أن ترسم وتنفّذ السياسات الصحيحة التي تلبي احتياجاتها، فإن النظام المتعدد الأطراف يؤدي دورا محوريا في استبانة طريقة متماسكة للتصدي والأخذ بها وتجسيدها في الفعل على الصعيد القطري.

٣٢- وتحقيقا لهذه الغاية، اتفق مجلس الرؤساء التنفيذيين على تسع مبادرات مشتركة تجتمع فيها الولايات والمسؤوليات الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة. والغرض من هذه المبادرات هو مساعدة البلدان والمجتمع العالمي على مواجهة الأزمة، وتسريع الانتعاش، وإقامة عولمة عادلة وجامعة تسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة للكل.

٣٣- وفيما يلي مبادرات مجلس الرؤساء التنفيذيين:

(أ) التمويل الإضافي اللازم لأضعف الفئات: الدعوة إلى إيجاد واستنباط آلية مشتركة بين البنك الدولي ومنظومة الأمم المتحدة من أجل الاشتراك في استبانة وتنفيذ طريقة للتمويل الإضافي، بوسائل منها الصندوق الخاص بالمستضعفين الذي اقترحه البنك الدولي؛

(ب) والأمن الغذائي: تعزيز البرامج الرامية إلى إطعام الجياع وتوسيع نطاق الدعم المقدم للمزارعين في البلدان النامية؛

(ج) والتجارة: مكافحة النزعة الحمائية، بوسائل منها اختتام جولة مفاوضات الدوحة التجارية وتعزيز مبادرات المعونة من أجل التجارة وتوفير التمويل للتجارة؛

(د) ومبادرة الاقتصاد الأخضر: تعزيز الاستثمار في مجال الاستدامة البيئية على المدى البعيد لوضع العالم على طريق موات للمناخ؛

(ه) وميثاق الشغل العالمي: زيادة فرص العمل والإنتاج والاستثمار وإجمالي الطلب، والتشجيع؛

(و) وأرضية الحماية الاجتماعية: ضمان حصول الفقراء والضعفاء على الخدمات الاجتماعية الأساسية والمأوى وتمكينهم وحمايتهم؛

(ز) والاستقرار الإنساني والأمني والاجتماعي: اتخاذ إجراءات طارئة لحماية الأرواح وسبل المعيشة وتلبية الاحتياجات في حالات المجاعة والحالات الإنسانية وحماية المشردين ومساندة الاستقرار الأمني والاجتماعي؛

(ح) والتكنولوجيا والابتكار: استحداث بنية تحتية تكنولوجية لتسهيل الترويج للابتكار والتمكّن منه؛

(ط) والرصد والتحليل: تعزيز الاقتصاد الكلي والرقابة المالية وتنفيذ نظام فعال للإنذار المبكر؛ والتعجيل بإنشاء آلية على نطاق منظومة الأمم المتحدة لرصد حالة المستضعفين والإنذار بها من أجل متابعة التطورات، والإبلاغ عن الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأزمة.

٣٤- وعلاوة على مشاركة اليونيدو الفاعلة في المبادرات المشتركة لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، فإن بإمكانها أن تسهم إسهاما كبيرا في الجهود التي تبذلها البلدان النامية لاحتواء الأزمة الاقتصادية وتدبير أمرها. وإن اليونيدو، بمواظبتها على جمع الإحصاءات الصناعية وتحليلها، مجهّزة على نحو منقطع النظير لرصد أداء الصناعات التحويلية في البلدان النامية والتنبيه إلى المشاكل الفعلية أو المحتملة التي تستدعي اهتماما عاجلا.

٣٥- وبمقدور اليونيدو أيضا أن تقدم خدمات استشارية سياساتية وتقنية فيما يتعلق بإعادة هيكلة الصناعة، والإنتاج الصناعي المنخفض الانبعاث الكربوني والكفء في استخدام الموارد، والبنية التحتية المؤسسية المطابقة للمعايير الدولية، وتطوير المهارات الصناعية، والحصول على الطاقة اللازمة للاستخدامات الإنتاجية، والابتكارات والتحسينات التكنولوجية وتشجيع الاستثمار. وبإمكان اليونيدو، زيادة على ذلك، زيادة الدعم المقدَّم لبناء القدرات، وخاصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المتأثرة سلبا بالأزمة الاقتصادية الراهنة، ومن ذلك ربطها بالمشترين الدوليين.

سادسا- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

٣٦- لعلّ المجلس يود أن يحيط علما بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة ويقدم توجيهات بشأن اتخاذ المزيد من الإجراءات.